

مختلفة في الاولى والجملة الثانية مفرزة الاولى في الثانية لانها متمازجة  
مقصودا وان كان بينهما اختلاف في المعنى فيكون الثانية مؤكدة  
للاولى وما لا يثبت لا يعطف عليه عطف بيان لان عطف البيان لا يكون الا للثاني  
والجملة الاولى التامة في المشتقات وعطف البيان لا يكون الا للثاني  
والفصحة تكون بالمعنى والتوكيد والتثنية قد يكون جملة وعطف البيان  
ليس كذلك والصفة تحمل الضمير عطف البيان لا يتحمل وعطف البيان  
في تامة جملة واحدة والبدلية تعدى جملة على الاصل والمعنى  
عطف البيان في الاول والثاني موضع والمعدية البدل الثاني والاول  
قوتية وبساطة له وعطف البيان يشترط مطابقتها لما قبله  
في التعريف بخلاف البدل وعطف البيان ليس بنية انما يحصل  
الاول بخلاف البدل والبدل قد يكون غير الاول في قول المعنى  
والاشتمال واللفظ بخلاف عطف البيان ويشمل جاء في الحركه  
زيدان تصدق في الاستاد في الاول ويحيى بالثاني تامة لروايتها  
فالثاني عطف بيان وان قصد فيه الاستاد الثاني ويحيى بالاول  
قوتية له مسا لثاني الاستاد فالثاني بدل والعطف كما يكون على  
اللفظ كذلك يكون على المعنى في قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا  
لاسمعهم فآذنيه معنى لا يسمعهم فآذنيهم وعطف عليه ولو اسعهم لآذنيهم  
باختيار هذا المعنى وعطف الجملة الضمير على المعنى الضمير لا يجوز  
لانها لا تقع موضعا اذا جملة لا يجوز ان تكون ناعلة وعطف الشرطية  
على غيرها وبالمعنى كونه الكلام مشتملا قوله تعالى ولو انزلنا عليه  
ملك ولو انزلنا ملكا لقضوا به في قوله تعالى فاذا انزلنا اجلهم لم ينلوه  
ساعة ولا يستعجلوه وعطف الامر على الامر في قوله تعالى فما اخرج  
من الخطاء في منعه الفاء لوقوعه قطعا كما في قوله تعالى فما اخرجهم  
من هذا واستعجلهم لذنوبهم وكان الاضمار للمانع من العطف  
بالجملة التي لها محل من الاعراب وقد نظمت فيه فكون من يركبها بقره  
وكن من يبدد في الكمال وفيها الاستعجاب ولا تطلع كالتكليف  
من العطف منع في الوصال كما لا اراه اذا عطف شيء على شيء هو مقيد  
بغيره فان كان المقيد متمازجا من المعطوف عليه لا يجب اعتباره في العطف  
بخلاف ما اذا كان مقيدا ما نحو في الارباب زيدا ويضرب عمر ويضرب  
الناصع اكثرية الالكية وعطف الجس على النجم واليكس نحو وعطف  
الخاص على العام وبالعكس يخضع ذلك بالواو وض عليه التثنية في

وابر

وابر هشام نفع على اختصاصه بحق والمراد بالخاص والعام هما ما  
فيه الاول شامل للثاني لا المصطلح عليه في الاصل والمعطوف في ذلك  
المعطوف عليه في العام وذلك في العرفيات والعطف على الجملة على جميع  
احدها اما يكون كل من المعطوف عليه والمعطوف صالحا لان يقع جملة  
يشمل كل الجملة كقولك ان ضربت ضربت وشئت وشئت والثاني ما لا يكون  
كذلك فالجزء مجموع المعطوفين من حيث المجموع واذا عطف شيء على  
باتا يبرز ان يصدر المعطوف عليه او لا باتا تامة يعطف عليه باتا يليل  
من اول الامر الكلا مرسي على الشك واذا عطف شيء على العرفيات  
ان يصدر المعطوف عليه باتا نحو ما في اما زيدا وعمره ولكن لا يجب  
يحيى نحو ما في زيدا وعمره وعطف الجملة بدون التكرار كقوله  
كاتبته مثل قوله تعالى لئن لم يكن لهجر ونفرتي الارحام ويذهب عطف  
قوله ويؤوب الله على من يتقاه وغير ذلك والفعل اذا عطف على  
الاسماء والعكس فلا بد في رد احدها على الاخر من التاويل والواو  
لما كان اصلا للفعل والفعل يفرقها عنه جاز عطف الفعل عليه لانه  
ثان والثواني فروع على الاول وان عطف الاسم على الفعل كقوله  
قد ردت الاصل زيدا وحملته ثانيا وهو حق بان يكون مقيدا  
لما قبله وعطف الاسم على الفعل وعكس باعتبار المعنى يتابع كثير  
نوعه في النظر الجاهل واذا عطف اسم على اسم فان كان بعد  
الجملة جازية الرفع على البداء والتسوية على اللفظ كقوله تعالى ان الله  
يرعى من يشاء من عباده ورسوله قرين بها وان كان قبل الجملة لم يحسن  
الا النسب كقوله تعالى ان الله وما يدركه يعلمون على النبي واذا  
لم يكن بين الجملة مشاركة وجب كالعطف كقولك زيد طويل  
وعمر قصير وكذا فان يقوم ويفعل واذا عطف جملة على جملة  
عز الصبر على جملة فان صير فان كان المعطوف بالفاء او ثم فلا حاشية  
هناك في الضمير ولهذا صرحوا بجزا ذلك زيدا اب لان المعنى  
الذي يظهر يحصل عن طريقه فزيد اب ويجوز الذي جاء  
فترضت الشمس زيدا المعنى الذي يراه من مجيء عزو الشمس  
وله نظائر كثيرة ولا يجوز كون المعطوف مقول قائل والمعطوف عليه  
مقول قائل انما الاعلى وجه التثنية فان صاحب الكشاف في قوله  
تعالى ومن ذريته هو عطف التثنية ثانيا لان الكاوم مع الله  
ومن غير هذا لا سلبا بل بالذات في جعله من ثمة كلامه المتكلم